والتركيز على الامور الجوهرية والكبيرة. وما يهمنا من هذه القضايا ليس تسجيلها فقط، (فهي قضايا معروفة ونوقشت طويلاً)، بل ملاحظة تأثيرها على مجرى المفاوضات. لقد أدّت هذه القضايا، والتي عرفت بـ «صيغة مدريد»، الى ان يضع الوفد الفلسطيني خطته التفاوضية على أساس العمل لتغيير «صيغة مدريد» هذه، باتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الاول: الدفع باتجاه تغيير صيغة تمثيل الوفد الفلسطيني المفاوض، من وفد يمثل الضفة والقطاع، الى وفد يمثّل جميع شرائح الشعب الفلسطيني (الشتات)، والى وفد يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد.

الاتجاه الثاني: العمل لايجاد ربط واضح ووثيق بين مرحلتي الحل على المسار الفلسطيني، بحيث يمهّد الحكم الذاتي للاستقلال الفلسطيني، وحتى لا يبقى موضوع «الحل النهائي» موضوعاً غامضاً، كما تعبّر عن ذلك صيغته نفسها.

الاتجاه الثالث: العمل لايجاد ربط أساس بين حل مشكلة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، ومشكلة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي احتلت العام ١٩٤٨، وذلك من خلال طرح قضية حق العودة استناداً الى قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤.

والمعنى الاساس لهذه التوجهات الثلاثة، ان المفاوض الفلسطيني مطالب بخوض معركتين في آن: معركة الشروط التي فرضت كأساس للتفاوض، ومعركة التفاوض نفسها. وقد ارتأت القيادة الفلسطينية أنها لا تملك غير خيار خوض المعركتين معاً، وان القبول بالشروط المجحفة كان أمراً لا بد منه في ظروف حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي والهيمنة الاميركية على العالم، بينما كان هناك تياران معارضان، التيار الرافض للتسوية من حيث المبدأ، والتيار الآخر الذي يرى ان التسليم بالشروط المجحفة لم يكن المسار الوحيد الممكن، ودعا هذا التيار الى عدم الدخول في المفاوضات الاّ بعد تغيير شروط التفاوض، ولا يزال هذا التيار يدعو للانسحاب من المفاوضات حتى الآن، داعياً الى الاعتماد على الانتفاضة، واعادة طرح القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة.

ثانياً: مرحلة المفاوضات

دون دخول بتفاصيل المفاوضات وشؤونها وشجونها، فإننا نستطيع ان نسجل ان الوفد الفلسطيني بذل جهوداً دؤوبة لتحسين ظروفه التفاوضية، سواء لجهة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أو تمثيل الشتات الفلسطيني في المفاوضات. كذلك نستطيع ان نسجل ان الوفد الفلسطيني لم يقصّر في طرح كل القضايا التي تشكل ربطاً بين مرحلتي الحل على المسار الفلسطيني (السيادة ـ المياه ـ وحدة الارض الاقليمية ـ حق التشريع ـ وحدة القضاء، شمول مرجعية القرار ٢٤٢ لمرحلتي الحل). كما نستطيع ان نسجل، أيضاً، ان الوفد الفلسطيني لم يقصّر في الاصرار على قضية الربط بين حل قضية الضفة والقطاع وبين حل جوهر القضية الفلسطينية، وذلك من خلال طرح قضية حق عودة اللاجئين الى فلسطين التي احتلت العام ١٩٤٨ (لجنة اللاجئين ـ اوتاوا ـ كندا ـ ١٩٩٢/١١/١١).

والقضايا التي تطرح، هنا، كانتقادات على الأداء الفلسطيني التفاوضي، لا تتعلق بالمواقف المبدئية، ولكنها تتناول القضايا العملية التي استجدت اثناء العملية التفاوضية، ولم يستغلها المفاوض الفلسطيني بالحزم الكافي، ومن أبرز هذه القضايا: